

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٩

بشأن زيادة نصيب مصلحة مياه عين الفيحة من نبع الفيحة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى القرار بقانون رقم ١٢٤ تاريخ ١٣/٣/١٩٥٨ المتضمن تنظيم وزارة الشؤون البلدية والقروية بالإقليم الشمالي ؛

وعلى الاتفاقية المعقودة ما بين حكومة الجمهورية السورية وبلدية دمشق وجمعية ملاكي المياه لمدينة دمشق المؤرخة في ٦ آب ١٩٣٥ خلا سيم المادة الثانية منها ؛

وعلى الملحق رقم ؛ لمقابلة تجديد صكوك امتيازات الشركة المغفلة لغنائية للجر والتوزيع الكيوياني بدمشق ولا سيما المادة ١١ من التعميم الثالث من الملحق المذكور والمؤرخ في ٦ آب ١٩٣٥ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يزداد نصيب مصلحة مياه عين الفيحة من مياه نبع الفيحة إلى ١٢٠٠ ليتر في الثانية .

مادة ٢ - تجرى تسوية الحقوق بين أمانة العاصمة وبين مؤسسة الكهرباء ومصاحبة مياه عين الفيحة بمعرفة لجنة يشترك فيها ممثل عن كل من هذه المؤسسات وممثل عن وزارة الشؤون البلدية والقروية وممثل من وزارة الأشغال العامة وتتخذ القرارات بالأكثرية وتكون قطعية ملزمة لكل الأطراف المعنية بعد تصديقها من قبل وزير الشؤون البلدية والقروية .

مادة ٣ - يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥٩

في شأن المقارات المرتفق بها بحق الركوب على المجارى العامة

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القرار ١٤٤ تاريخ ١٠ حزيران ١٩٢٥ المتعلق بالأحكام العامة المطبق في الإقليم السوري ؛

وعلى القرار ٢٩٩ الصادر في ١١/٦/١٩٢٥ ؛

وعلى القرار ٣٢٠ الصادر في ٢٦ أيار ١٩٢٦ ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - كل عقار مبنى كله أو بعضه فوق مجرى من مجارى مياه الأملاك العامة ومسجل في السجل العقاري ملكا خاصا يعتبر مرتفقا به بحق الركوب على ذلك المجرى .

مادة ٢ - (١) يجوز السماح بالبناء فوق المجارى المذكورة التي تخترق ملكا خاصا برخصة تعطى من قبل الدوائر المختصة (الأشغال العامة والبلديات) تحدد فيها الشروط المتعلقة بالحافضة على هذه المجارى .

(٢) يكون الملك العام المرخص بالبناء عليه مرتفقا به بحق الركوب للمقار المبنى .

مادة ٣ - يمكن لضرورات النفع العام ، إلغاء حقوق الارتفاق المترتبة بمقتضى المسادين الأولى والثانية ، على أن يدفع لأصحاب هذه الحقوق تعويض عادل يقرر وفق أحكام قانون الاستملاك .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم السوري من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٧٨ (١١ مايو سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر